مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مشكلة الطاقة في الحوار العربي – الأوربي 1975 – 1995
اسم الكاتب: د. نور الدين هرمز، د. هيثم سطايحي، عصام شروف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3935
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 02:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

مشكلة الطاقة في الحوار العربي – الأوربي 1975– 1995

الدكتور نور الدين هرمز*
الدكتور هيثم سطايحي**
عصام شرّوف***

(قبل للنشر في 2003/11/20)

□ الملخّص □

انطلق الحوار العربي الأوربي منذ عام 1975، واعترضت مسيرته مجموعة من المعوقات والقضايا الخلافية بين الطّرفين، والتي من أهمّها ما يتعلق بإنتاج واستهلاك الطاقة، وفي هذا البحث استعرضنا هذا الموضوع بتحليلٍ مفصّل وقدّمنا الاقتراحات المناسبة لتفعيل الحوار والتّغلّب على تلك المشكلة.

وفي إطار هذا البحث قد تمّ معالجة أفكار أساسية تتعلّق بتطورات الحاجة الأوربية للطاقة لخدمة اقتصادياتها، بالإضافة إلى السِّمات الرّئيسية لأسواق الطاقة العالمية والمفاوضات العربيّة الأوربية وتأثّرها بموضوع الطاقة، إضافةً إلى عنوان هام هو الطاقة والبيئة، ومن تحليل تلك العناوين توصّلت الدراسة لصياغة مجموعة من المبادئ المقترحة لتكوين سياسات نفطية عربيّه وتقديم رؤية مستقبلية لطبيعة تلك السياسات وآفاقِها لخدمة عملية التّنمية الاقتصاديّة العربيّة وبما يتفق مع مصالح الشُّركاء في الحوار(المجموعة الأوربية).

* أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سوريا.
**أستاذ مساعد– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق–دمشق– سوريا.
*** طالب دراسات عليا – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (6) 2003

The Problem of Energy and Arab-European Dialogue

Dr. Nour Eddin Hurmoz *
Dr Haytham Sataehi**
Isam sharrouf ***

(Accepted 20/11/2003)

□ ABSTRACT □

Since it started in 1975, the Arab-European dialogue has faced a number of problems, including disagreements over a number of issues, the most important of which relate to the production and consumption of energy. This study investigates this point of disagreement and seeks to settle it by providing appropriate suggestions that energize the dialogue. In the process, the study examines the European need for energy to serve the European economy; the general characteristics of international energy markets; and the effect of Arab-European dialogue on them; as well as energy and the environment. Finally, the study provides a number of suggestions aiming at the creation of a plan for future Arabic oil policies that serve both Arab economic interests and the interests of their European partners.

***Associate Prof, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
**** Associate Prof, Institute Of Political Sciences Damascus, Syria.**
*****Postgraduate Student- Faculty Of Economics, Tishreen University, , Lattakia, Syria.**

أهداف الدراسة:

تتمثّل أهداف هذا البحث في النقاط الآتية:

1_دراسة موضوع الطاقة الذي يتمتع بأهمية خاصة بالنسبة للدول العربية المنتجة، والدول الأوربّيّة المستهلكة، وذلك ضمن إطار الحوار العربي الأوربّي.

2 _ تحديد الشكل الأمثل لاستخدامات الطاقة (البترول العربي) لصالح التنمية العربيّة الشاملة.

3 _ تحديد المشكلات الأساسية التي تعترض مسيرة الحوار العربي الأوربّيّ من جانب إنتاج واستهلاك الطاقة، ووضع الحلول الناجعة لها.

4 _ وضع رؤية مستقبلية شمولية لتطور واستمرارية الحوار العربي الأوربّيّ بهدف تحقيق المصلحة المشتركة لكلا الطرفين من كل الجوانب وخصوصاً الطاقة.

مشكلة الدراسة وأهمية بحثها:

1_ يشكل النفط شريان الحياة للتقدم واستمرار النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، لذا فإنّ أزمة الطاقة، ناجمة عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات، ومناطق الاستهلاك.

2_ إن استبعاد النفط من الحوار العربي الأوربّيّ كلياً _نتيجة إصرار الجانب الأوربّي على ذلك ليتم مناقشته على الصعيد الدولي، أضعف الجانب العربي خلال جلسات الحوار.

3_ إنَّ حاجات الاستهلاك تزيد بكثير عن الاكتشافات الجديدة، وأنّ طاقات الإنتاج توشك على أن تكون أدنى من الطلب، وأنّ اكتشاف آبار جديدة يتضاءل، لذا يجب البحث عن مصادر بديلة للنفط بحيث تعود بالفائدة على البلدان المنتجة والمستهلكة على حدٍ سواء.

4_ هناك معضلتين الأولى: معضلة التموين العالمي للطاقة وهي معضلة أسعار، والثانية معضلة التكرير والاستفادة من القيم المضافة، يجب أن تُطرح على طرفي الحوار وصولاً لنتائج يتفق عليها.

5_ إن ارتفاع أسعار النفط قد حصل في وقت حصول التّضخم، ونتائج هذا الارتفاع على التّضخم، وتجيير هذا التضخم من قبل الغرب لمصادرة الأرباح النّفطية.

6_ إنّ انبعاث غاز الكربون الناشىء عن احتراق الطاقات الجوفية والمسبب للتلوث البيئي ولارتفاع درجة حرارة الدفيئة، والرّسم البيئي المفروض من الجانب الأوربّي على جميع مصادر الطاقة والذي هو كناية عن تحويل للريع غير المتفاوض عليه باتجاهها، كلها مشاكل يجب البت فيها وصولاً لنتائج مثمرة.

منهجية البحث:

1_ المنهج الوصفي التحليلي: وذلك باستعراض أهمية الطاقة في الحوار العربي _ الأوربّيّ والذي كان مستبعداً عنه، وانعكاساته على كلا الطرفين فيما لو تمّ استدراجه في مناقشات الحوار.

2- المنهج الإحصائي :إذ تضمّنت الدراسة جداول وأرقام حول التطور في قطاع الطاقة، وتجارتها والاحتياطات النفطية وغيرها...

مقدمة:

تعني أزمة الطاقة، على المدى البعيد، العبور التدريجي من النفط إلى مصادر أخرى للطاقة ويعني ذلك، بالنسبه للبلدان المصنعة، إبدال النفط بمصادر أخرى للطاقة المتوفرة بكميات كبيرة في أغلب البلدان الغنيَّة أو التي بإمكان هذه البلدان إنماؤها لديها، أما بالنسبة للبلدان العربيّة، فيعني ذلك العبور من المصدر الأساسي وشبه الوحيد للعائدات إلى مصادر أخرى لهذه العائدات، فأزمة الطاقة ناجمة عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات ومناطق الاستهلاك، كما وأن زيادة الحاجة إلى الطاقة وارتفاع أثمانها ستشجّع في المدى البعيد، على ولادة مصادر جديدة للطاقة مسببه ضرراً للتنمية في المستقبل للبلدان المصدرة للنفط.

فالنفط يغطي 55% من الحاجات العالمية للطاقة وأن نصف موارده في البلدان العربيّة وأن المجموعة الأوربية تستورد أكثر من 70% من استهلاكها من الطاقة وأن 65% مورده من البلدان العربية، فالبلدان العربية تنتج 36 % من النفط في العالم (1976) وكميات كبيرة من الغاز (فقد غطّت ليبيا والجزائر 18%من حاجات المجموعة الأوربية سنة1978) (1).

فالبلدان العربيّة الخليجية بمفردها تنتج من النفط 13.504 مليون برميل يومياً من مجموع 66.602مليون برميل هو مجموع إنتاج العالم من النفط، وتختزن في أعماق أراضيها من النفط الخام 464600مليون برميل كاحتياطي، وهو ما يمثل 45.8% من احتياطي العالم عام 1995 (2)

أما إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي بمفردها من الغاز الطبيعي فقد بلغ 98.6 بليون متر مكعّب عام 1995 وهو يمثل 4.3 من الإنتاج العالمي للغاز وتقدر احتياطاتها من الغاز الطبيعي للعام نفسه 205 ترليون م3 تشكل 14.7من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم(3) 0 ويصعب على الدول الصناعية الاستغناء عن تبعيتها للنفط العربي ففي عام 1993إستوردت الولايات المتحدة 23%من حاجتها النفطية من منطقة الخليج، وأوربا 50% واليابان 68% (4).

وتزايدت حاجة أوربا لنفط الخليج حيث وصلت عام 2000إلىنسبه65%من صافي واردات المجموعة الأوربية (5).

وانطلاقا من تبعية المجموعة الأوربية للنفط العربي، يرى النفطيون والساسة الغربيون، أن بلدان العجز النفطي تجابه في مجال الإمدادات مسألتين متلازمتين هما:

تأمين تدفق الإمدادات، وهي مسألة استراتيجية وسياسية.

مستوى أسعار النفط الخام، وهو يطرح مسألة اقتصاديه كما وأن التحالف الذي قامت به الدول المستوردة للنفط بزعامة الولايات المتحدة والمسمى بوكالة الطاقة الدولية، يعتبر أحد العوامل الحاسمة في مفارقات الحوار العربي– الأوربّيّ وهذا يبرز مدى تطور مكانة النفط في حاجات البلدان الرأسمالية وإستيراداتها (6).

أزمة الطاقة:

لقد بلغ استهلاك العالم من النفط في عام 1975 نحو(6 مليار طن)، وكان متوسط استهلاك الطاقة للشخص الواحد لذلك العام حوالي 1.5 مليون طن نفط ويتوزع استهلاك الطاقة الأولية بين ثلاثة أقطاب أوربا التي تستهلك حوالي 3مرات أكثر من اليابان (914 مليون طن نفط مقابل 246) والولايات المتحدة التي تستهلك حوالي

مرتين أكثر من المجموعة الأوربية أي 1718 مليون طن نفط، ويشكل النفط والغاز الطبيعي، المستورد والمحلي ثلثي الطاقة الإجمالية المستهلكة، ولا تتعدى الكهرباء ذات المصدر النووي أكثر من 2% من الإجمالي والباقي يأتي من الفحم.

والتبعية للنفط المستورد من الخارج هي 100% تقريباً بالنسبة لليابان، و55% لأوربا، و45% للولايات المتحدة، وراودت العالم في بداية السبعينات من القرن العشرين فكرة وجود النفط بكميات كبيرة وبسعر متدني، ولم يرى أحداً ضرورة الاحتفاظ بالطاقة أو الحد من الاستيراد، وحتى عام 1973 لوحظ أن حاجات الاستهلاك تزيد بكثير عن الاكتشافات الجديدة وأن نسبة الاحتياطي/الإنتاج السنوي تنخفض، وأن طاقات الإنتاج توشك على أن تكون أدنى من الطلب، وأن اكتشاف آبار جديدة يتضاءل/، وكذلك تبين أن الاستثمارات الضرورية لاستخراج النفط في بحر الشمال هي 6–10 مرات أكثر من الاستثمارات المطلوب في حفر آبار الشرق الأوسط، وكذلك أكثر من 10–15 مرة بالنسبة لآبار أعالي البحار (7).

وإذا استبعدت الاعتبارات المتعلقة بالتكاليف، يقدر الخبراء الثروات النهائية من النفط بنحو 260 مليار طن منها حوالي 100 مليار طن فقط مبيّنه (8) ويستخلص الخبير الاقتصادي العربي نقولا سركيس من هذه المعطيات ثلاث استنتاجات: (9)

1– إن معضلة التموين العالمي للطاقة هي في الواقع معضلة الأسعار.

2– لدى الأخذ بعين الاعتبار للموانع الاقتصادية والتقنية التي تصطدم بها عملية إحلال مصدر للطاقة محل مصدر آخر، ولدى الآخذ بعين الاعتبار أيضاً لأهمية الإحتياطات النفطية غير المبينة، وإن أهم مصدر مكان النفط هو سيكون 0000النفط 3– إن إبدال النفط بمصادر أخرى للطاقة، يُصار أحياناً إلى إهمال أن النفط ليس فقط مصدر طاقة بل هو أيضاً مادة أوليه قيمتها الاساسيه في البتروكيمياويات.

لقد ارتفع الإنتاج السنوي من 3مليار طن عام 1978 إلى 4.5مليار طن 1990 ليعود إلى الانتقاص إلى 3.75 مليار طن عام 2000 (–16.6%) ثم إلى 2.5مليار طن عام 2020 (–44%) (10).

وإذا انطلقنا من استهلاك قدرة 3مليار طن 1977 واعتمدنا زيادة سنوية قدرها 3% نصل إلى استهلاك 4.41مليار طن 1990 ويعني ذلك أن العرض استوفى الطلب عام 1990، فيما عدا بالطبع وقوع أحداث غير منتظرة (كأحداث إيران مثلاً1979)، ومع زيادة 3% سنوياً إرتفع الطلب إلى 5.92 مليار طن لعام 2000 في حين أن العالم سينتج 3.75مليار طن فقط وكان النقص عام 2000 بحدود ملياري طن هذه هي الأزمة بتداعياتها.

أوربا والطاقة:

إن الصدمة النفطية الأولى عام 1973 هي التي كشفت عوامل التكامل بين ضفتي المتوسط وأطلقت الحوار العربي الأوربّيّ، وسرعان ما أدرج النفط الذي هو صلب اهتمامات الجانبين في عداد الموضوعات المحرمة فعشية هذه الصدمة كان استهلاك بلدان المجموعة الأوربية للطاقة يرتكز على حوالي 60%على مستورداتها من النفط (بريطانيا 46%، ألمانيا45%، بلجيكا 56%، فرنسا 62%، إيطاليا80%)، 90% من هذا النفط المستورد مصدرة من البلدان العربيّة وتدور التوجهات الأساسية لدول المجموعة الأوربية حول محورين: العرض والطلب.

1- طلب الطاقة :

أ- تحديد معدل النمو على الأمد الطويل للاستهلاك الداخلي 3.5%في السنة بدل 5% وتعيين الأهداف الخاصة لاقتصاد الطاقة بحسب الظروف وبأقصى سرعة ممكنه.

ب- وبخط مواز لتطور الطاقة الذرية، يصار إلى تشجيع استهلاك الكهرباء بشكل تدريجي، حتى يصبح بمقدور هذه الطاقة، أن تمثل 35% من مجمل استهلاك الطاقة لعام 1985 (25%عام 1973)

2- عرض الطاقة :إنقاص التبعية للطاقة المستوردة إلى حوالي 40% (63%عام 1973).

أ- المحروقات الصلبة: الاحتفاظ بشكل مطلق بمستوى إنتاج المجموعة من الفحم الحجري(175 إلى 180بليون طن عام 1985)، زيادة إمكانيات استيراد الفحم من بلدان العالم النامي (35-40 مليون طن 1985) رفع إنتاج اللينيت والترب إلى 30 مليون طن

ب- الغاز الطبيعي:تطوير إنتاج المجموعة الأوربية ليصل من 195-225مليون طن لعام 1985، التثبت من استيراد بين 95-115 مليون طن من بلدان العالم النامي.

ج- الطاقة الذرية: امتلاك حقل مجمّعات عام 1985، تستطيع قوتها أن تقدم حوالي نصف إنتاج المجموعة من الكهرباء

د- الطاقة المائية والحرارية الجوفية: إعداد أو تطوير المواقع المائية والحرارية الجوفية حتى تستطيع المساهمة 43 مليون طن من مجموع الطاقة.

هـ- النفط: حصر استهلاك النفط حيث يمكن إبداله اقتصاديا بمصادر أخرى للطاقة، تطوير إنتاج الدول الأعضاء في بحر الشمال للوصول إلى مستوى 180مليون طن عام 1985 كحد أقصى، إنقاص الاستيراد من بلدان العالم النامي إلى ما بين 420- 470 مليون طن، أي حوالي30% من الحاجات الإجمالية للطاقة(61%عام 1973) أو70-72% من استهلاك النفط (97%عام 1973).

و- مصادر أخرى للطاقة :التأكد بواسطة سياسة البحث والتطوير التكنولوجي، أن الطاقة ستستعمل على وجه أفضل، وأنها، على الأمد الطويل، ستبدل بمصادر جديدة للطاقة، نشرت المجموعة الأوربية 1976/1/16 تقريراً حول سياسة المجموعة، التي تتناول أهداف عام 1985 وفي هذا التقرير تعتبر " اللجنة أن التوقعات التي تتناول الطاقة والموضوعة عام 1974 لا يبدو أنها تتيح المجال للوصول إلى مستوى 40% من التبعية عام 1985 وأن مستوى 50% يبدو أكثر واقعية، لذا أعيد طرح موضوع التبعية بقوة للأسباب الأساسية التالية: (11)

1- الأفضليات الجديدة المعطاة للصراع ضد الركود الاقتصادي، والتضخم والبطالة

2- التأجيلات الطارئه بفعل البرامج الذرية.

3- تباطؤ معين في وتيرة استغلال الآبار النفطية في بحر الشمال.

أما فيما يخص استهلاك الأسرة الإقتصاديه الأوربية في حال نموها اقتصاديا نمواً معتدلاً إزدادسنة1990 بنسبة 5% عما كان عليه في عام 1979 أي 1300 مليون طن مقيّماً نفطاً، وفي عام 2000 وصل إلى1600 مليون طن (12)

ويبين لنا الجدول رقم(1) ميزان الطاقة في الأسرة الأوربية 1978-1990 بما يعادل مليون طن من النفط.

الجدول رقم(1)

	إنتاج داخلي			استيراد			استهلاك خام		
المصدر	78	90/أ	90ب	78	90/أ	90ب	78	90/أ	90ب
محروقات جامدة	172.8	194	175	25.6	57	55	203.2	251	230
نفط	64.5	147	145	470.0	497	470	541.7	644	515
غاز طبيعي	135.1	130	130	30.8	121	120	163.4	251	250
طاقة نوويه	38.3	204	160	–	–	–	28.3	204	160
غيرها	32.7	39	40	2.7	4	5	35.4	43	45
المجموع	433.4	714	650	529.1	679	650	972.0	1393	1300

المصدر :جلنار النمس، الحوار العربي الأوربي والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد 110 لعام 1981 ص 96. من الجدول السابق نرى التغيرات في المخزون، تفسّر الفروقات المتوقعة بين مجموع العمودين الأولين والعمود الثالث وأمام هذه الوقائع، قدّم مصدّرو النفط الخام عام 1977 (485 مليون طن) أي 50 % من الاستهلاك الخام للطاقة، وأكثر من 92 % من الاستهلاك الخام للنفط، والبلدان المصدرة الأساسية هي كما مبينه في الجدول رقم(2).

الجدول رقم(2) صادرات النفط إلى المجموعة الأوربيّه (1977)

البلد	السعوديه	إيران	العراق	ليبيا	الكويت	النيجر	أبوظبي	أوربا الشرقيه	الجزائر	قطر	النروج	بلدان أخرى	المجموع	مجموع البلدان العربيّة
حجم الصادرات نحو المجموعه الأوربيّه (مليون طن)	148.9	77.9	47.8	39.3	30.3	29.6	25.2	21.2	17.3	8.5	7.0	32.5	485.6	316.2
النسبه% للمستوردات الاجماليه النفطية لبلدان المجموعه	30.7	16.0	9.8	8.1	6.2	6.1	5.2	4.6	3.5	1.7	1.4	6.7	100.0	65.2

المصدر: د. بشاره خضر، مجلة شؤون عربيّة، العدد 6، لعام 1981 ص 138.

من الجدول السابق نلاحظ: الحجم الكبير لواردات المجموعة الأوربية النفطية من جهة وأرجحّية البلدان العربيّة في تزويد المجموعة الأوربية بالطاقة من جهة أخرى. وفيما يختص بواردات وصادرات المنتجات النفطية، وهي بوضع متوازن 40مليون طن (عام 1985) فإنها ذات قيمه هامشيه لأنها لا تمثل سوى 8%من الاستهلاك الخام للنفط.

أوربا أمام شريكها المميز... العالم العربي:

لقد ولد الحوار مع أزمة الطاقة، ولكن ما هي حصة الطاقة في هذا الحوار 000؟ فالنفط يغطي أكثر من55 % من حاجات العالم للطاقة، وتستورد بلدان المجموعة الأوربية حوالي 60%من استهلاكها الإجمالي من

الطاقة ومن هذه المستوردات هناك63% من البلدان العربيّة وأهم من ذلك هناك أكثر من نصف إحتياطي النفط في العالم يتركز في العالم العربي كما يظهره الجدول رقم (3)

الجدول رقم (3)

احتياطي النفط في العالم العربي و%بالنسبة للاحتياطي العالمي		
البلد	الاحتياطي (مليون برميل)	%بالنسبة للاحتياطي العالمي
أبو ظبي	**30**.000	4.67
البحرين	250	0.03
دبي	1.300	0.02
العراق	32.100	5.00
الكويت	66.200	10.31
المنطقة المحايدة	6.480	1.01
عُمان	2.500	0.39
قطر	4.000	0.62
السعودية	165.700	25.82
الشارقه	16	0.0
سوريا	2.080	0.32
الجزائر	6.300	0.98
مصر	3.200	0.49
ليبيا	24.200	3.78
المغرب	0.125	–
تونس	2.300	0.35
المجموع	**346.726.125**	**54.04**
المجموع العالمي	**641.608**	**100.00**

المصدر: أويل اند غاز جورنال، ك1 1978 0

ولا يحتفظ العالم العربي 65% من إحتياطي النفط العالمي فحسب بل يؤمن أيضاً حوالي 32%من الإنتاج العالمي الفعلي كما يبينه الجدول رقم(4)

الجدول رقم (4) الإنتاج النفطي العربي بالنسبه للإنتاج العالمي

البلد	أبو ظبي	البحرين	دبي	العراق	الكويت	المنطقه المحايده	عُمان	قطر	السعوديه	الشارقه	سوريا	الجزائر	مصر	ليبيا	تونس
	2.41	0.09	0.60	4.16	3.16	0.70	0.53	0.80	13.00	0.04	0.28	2.10	0.18	3.41	0.16

المصدر: أويل اند غاز جورنال، ك1 1978 0

أما فيما يتعلق بالغاز فتزداد أهميته بصورة كبيرة فبعض المنتجين العرب كليبيا والجزائر تموّن بعض بلدان أوربا بالغاز الطبيعي حيث غطّى هذان البلدان عام 1978نحو 18%من إجمالي مستوردات دول المجموعة الأوربية من الغاز وارتفعت هذه النسبة ووصلت عام 1990لحوالي 40% كما يحتفظ العالم العربي بحوالي 14.72 %من الاحتياطي العالمي (13) ويوضح لنا الجدول رقم(5) تقديرات احتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربيّة و%بالنسبة للاحتياطي العالمي (ملايين كم3)

الجدول رقم(5) تقديرات إحتياطي الغاز الطبيعي في البلدان العربيّة و% بالنسبه للإحتياطي العالمي (بملايين كم3)

البلد	الاحتياطي	%
أبوظبي	20.000	0.79
البحرين	7.000	0.27
دبي	1.600	0.06
العراق	27.80	1.11
الكويت	31.300	1.25
المنطقه المحايدة	5.000	0.19
عُمان	2.000	0.07
قطر	40.000	2.59
السعوديه	93.900	3.75
سوريا	1.500	0.06
الجزائر	105.000	4.19
مصر	3.000	0.11
ليبيا	24.200	0.96
المغرب	30	–
تونس	6.000	0.23
المجموع	268.320	14.72
المجموع العالمي	2.502.010	100.0

المصدر: د. بشاره خضر، مجلة شؤون عربيّة، العدد6 لعام1981 ص141 0

وبعد مضي سبع سنوات على الأزمه النفطية الأولى (1973–1980)هبطت درجة تبعية أوربا في مجال الطاقة، من نسبة 64.3 عام 1973 إلى نسبة 54.3% عام 1980 ويوضح لنا الجدول رقم(6) درجة تبعية أوربا في مجال الطاقة درجة التبعيه في مجال الطاقة بين عامي 1973–1980 (%)

الجدول رقم(6)

البلد	بلجيكا	الدانمارك	المانيا	فرنسا	اليونان	إيرلندا	إيطاليا	اللوكسمبورغ	هولندا	بريطانيا	الدول العشر
1973	88.0	99.6	56.5	79.6	–	84.4	84.3	99.6	22.0	53.1	64.3
1980	85.7	98.6	57.5	79.1	84.1	76.8	87.3	99.5	7.2	6.3	54.3

المصدر: د.بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج العربيّة، الشركاء الآباعد، مركز دراسات الوحدة العربيّة، أيلول 1993، ص199

وفي عام 1985 لم تكن حصة النفط من الاستهلاك النهائي للمجموعة الأوربية إلا بنسبة 53% كما وقُصرَ حصة النفط من مجمل الطاقة على نسبة 40% وحصة النفط المستورد على نسبة 33% 0

- خفض استهلاك الطاقة بنسبة 20% بين عامي 1995/86
- الحفاظ على حصة الغاز الطبيعي نحو 20%
- رفع حصة المحروقات الصلبة إلى 22% من الواردات
- قصر حصة الوقود السائل في الإنتاج الكهربائي على نسبة 15%
- إسهام الطاقات القابلة للتجديد إسهاماً متصاعداً

وفي عام 1990، ظلّت المجموعة الأوربية أكبر مستورد عالمي للنفط، إذ ظلّت تستورد حوالي (8م ب ي)، كانت تؤمن لها نسبة 80% من استهلاكها (14). وبلغت واردات المجموعة الأوربية 387.72 مليون طن، أي بزيادة قدرها 2.6% عن العام 1989 أما بالنسبة إلى مصادر النفط الخام المستورد فجرى عليها تعديلات بعد أزمة الخليج الثانية 1990 فزادت صادرات الاوبيب إلى السوق الأوربية بنسبة 35% وهذا يعني أن 62% من إجمالي الواردات من خارج السوق الأوربية المشتركة، وتراجعت الواردات من العراق والكويت تراجعاً ملحوظاً (- 30.6%، -33.8%) على التوالي غي أن الواردات من الإمارات العربيّة والسعودية وليبيا زادت بمقدار(+16.4%، +6.6%، +21.2%) على التوالي.

الجدول رقم(7) واردات السوق الأوربيّه المشتركة (بملايين الأطنان)

	إجمالي الواردات	الطاقة	النفط الخام	المنتوجات النفطية
1990				
العالم	1816.6	824.7	405.7	192.8
خارج السوق الأوربية	1093.4	612.7	359.7	106.9
البلدان العربيّة	260.7	224.8	175.1	35.5
مجلس التعاون الخليجي	81.6	79.2	65.7	13.4
نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %	14.4	27.3	43.2	18.4
1989				
العالم	1746.2	781.0	338.5	185.2
خارج السوق الأوربية	1051.2	588.7	345.2	104.5
البلدان العربيّة	261.0	224.8	175.1	36.3
مجلس التعاون الخليجي	82.8	80.6	66.6	13.9
نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %	14.9	28.8	51.7	19.6
1988				
العالم	1657.4	746.5	.371	180.5
خارج السوق الأوربية	1013.2	542.0	318.0	102.5
البلدان العربيّة	240.7	206.9	155.9	38.9
مجلس التعاون الخليجي	72.5	70.7	56.0	14.5
نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %	14.5	27.7	42.0	21.6

1987				
العالم	1614.2	764.8	3802	191.9
خارج السوق الأوربية	975.2	537.0	313.5	108.5
البلدان العربيّة	247.7	213.4	161.5	41.2
مجلس التعاون الخليجي	82.0	79.7	62.6	17.0
نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %	15.3	27.9	42.5	21.5
1986				
العالم	1578	765.1	377.8	192.3
خارج السوق الأوربية	951.7	534.3	316.1	103.4
البلدان العربيّة	253.1	220.8	173.9	38.8
مجلس التعاون الخليجي	102.5	271.0	83.7	16.7
نسبة البلدان العربيّة من إجمالي السوق الأوربية %	16.0	28.9	46.0	20.2

المصدر: د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره، ص202 .

ولكن تطور التبادلات النفطية الأوربية العربيّة من حيث حجمها يظل أمراً مضللاً، إذ إننا إذا نظرنا إلى قيمة هذه التبادلات نجد أن الصادرات النفطية باتجاه السوق الأوربية قد هبطت من قيمة إجمالية قدرها 80 مليار $عام 1980 إلى 31 مليار عام 1985 ثم إلى 28 مليار $ عام 1987 أما عام 1990 فلم تصل التبادلات النفطية العربيّة – الأوربية (من نفط ومنتجات نفطية) إلى 27.6مليار $.

السمات الرئيسية لأسواق الطاقة العالمية :

1- وفرة مواد الطاقة مما يحد من أية مخاوف من التزود بهذه المواد، ويشير الخبراء النفطيون إلى أنه لا أساس من الصحة للمخاوف التي تقلق الكثيرين حول قلة مصادر الطاقة ونضوبها بل على العكس من ذلك تزايد جميع أنواع الطاقة بأكثر من تزايد الطلب حيث ارتفعت الإحتياطات المؤكدة للبلدان العربيّة من النفط من 156بليون برميل عام 1960إلى 636 بليون برميل عام 01995(15) كما وفّر التقدم التكنولوجي إمكانيات إنتاجيه أكبر، وبتكاليف أقل، والنتيجة هي:1- مزيد من التنوع في المناطق المزودة للطاقة لذا لا توجد أية مخاوف بشأن التزود بالطاقة خاصة أن البلدان العربيّة النفطية جاهزة للتعويض عن أي نقص في تزويد الأسواق العالمية.

2- المزيد من التنوع في المناطق المستهلكة: حيث برزت البلدان النامية كالبلدان المستهلكة للنفط بكميات كبيرة ومنها بلدان آسيا التي تزايد طلبها على البترول في حين أن البلدان الأوربية أصابها نوع من ركود الطب على الطاقة فمثلاً " إن النمو في استهلاك البترول في بلد متوسط الاستهلاك مثل الهند – كوريا الجنوبية أكبر مم هو عليه في جميع بلدان الإتحاد الأوربّيّ " (16)

3- آفاق نمو قوي بأسعار معقولة حيث سيتم نمو مستديم للطلب مع ما يقابله من زيادات في التزويد بالطاقة ولا يتوقع حدوث أي تقلبات كبرى في الأسعار وذلك بسبب استمرار التقدم المحرز في استخدام الطاقة واستخراج موادها.

لقد قامت البلدان العربيّة بتصدير نفطها بمعدل 3.5مليون برميل للإتحاد الأوربّيّ وحصلت على مداخيل بلغت 25بليون $ عام 1996، وبالمقابل جمعت الدول الأوربية من الضرائب حوالي 90 بليون $ وهذه الضرائب تجعل من المنتجات الصناعية الأوربية أقل منافسه في الأسواق، ووصلت الصادرات العربيّة من الغاز الطبيعي لأوربا ما

نسبته 83%، فخط الغاز الذي يربط الجزائر بإيطاليا وحده زاد حصتها إلى 37% عام 1995 مقابل 25%عام 1990.

الاستهلاك العالمي للطاقة

(مليون برميل يومياً)

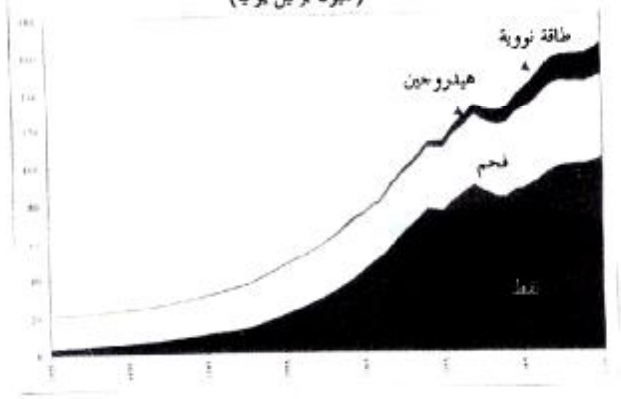

نمو الاحتياطي العالمي

(بليون برميل)

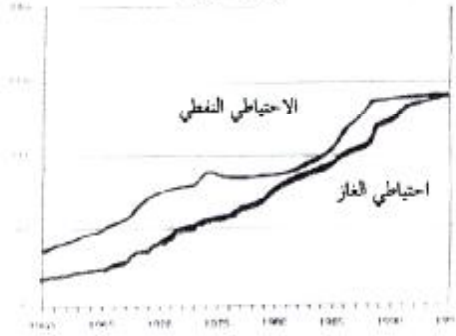

الإنتاج النفطي التصاعدي والإحتياطي لعام ١٩٩٥

(بليون برميل)

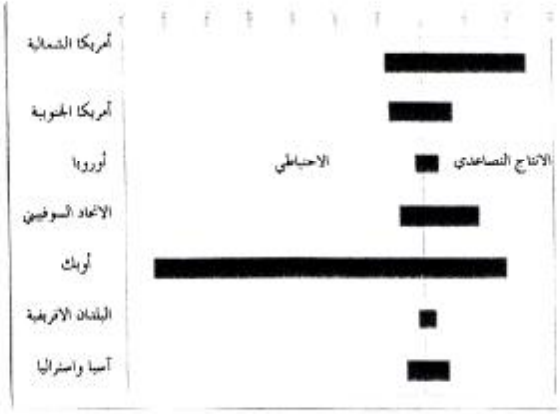

المصدر: عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات العربية الأوروبية، ندوة بروكسل 9-1997/2/11 ص249

تجارة الطاقة العربيّة –الأوربّيّه :

الجداول رقم(8)

صادرات النفط العربي إلى البلدان الأوربّيّه: (... برميل باليوم)

	1985	1990	1995
الإجمالي	3309	4061	3603
مجلس التعاون الخليجي	1141	1694	1815
الدول العربيّة المتوسطيه	1627	1933	1788

الحصّه الأوربّيّه وبالمئه من صادرات النفط العربي:

الإجمالي	36.1	27.7	22.5
مجلس التعاون الخليجي	19.5	16.6	13.7
الدول العربيّة المتوسطيه	77.1	72.9	63.1

ب- صادرات الغاز العربي إلى البلدان الأوربّيّه :(بليون سم3)

	1985	1990	1995
الإجمالي	21.2	28.8	38.1
مجلس التعاون الخليجي	–	–	–
الدول العربيّة المتوسطيه	21.2	208.8	36.6

نصيب أوربا وبالمئه في صادرات الغاز العربي:

الإجمالي	82.0	80.5	82.9
مجلس التعاون الخليجي	–	–	–
الدول العربيّة المتوسطيه	92.8	88.5	93.4

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصاديه العربيّة الأوربّيّه، ندوة بروكسل 9-1997/2/11، ص 252

العلاقات التجاريه بين العرب والبلدان الأوربّيّه:

أ_ الواردات من الدول الأوربّيّه (بليون $)

	1985	1990	1994
الإجمالي	38	43	53
مجلس التعاون الخليجي	15	15	21
الدول العربيّة المتوسطيه	18	23	30

الحصه الأوربّيّه وبالمئه من إجمالي الواردات العربيّة :

الإجمالي	30.4	29.2	33.6
مجلس التعاون الخليجي	23.2	21.3	24.8
الدول العربيّة المتوسطيه	40.7	39.3	43.0

ب- الصادرات إلى الدول الأوربّيّه :(بليون سم3)

	1985	1990	1994
الإجمالي	38.1	43.7	37.6
مجلس التعاون الخليجي	13.8	12.4	11.8
الدول العربيّة المتوسطيه	19.4	27.4	25.2

حصة أوربا في إجمالي صادرات العرب الكليه :

الإجمالي	32.8	28.0	23.2
مجلس التعاون الخليجي	21.9	13.4	11.9
الدول العربيّة المتوسطيه	48.9	58.0	14.3

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصاديه العربيّة الأوربّيّه، ندوة بروكسل 9-1997/2/11، ص253.

التطوّر في قطاع الطاقة للدول العربيّة

	1980	1985	1990	1995
الإحتياطي النفطي (بليون برميل)	340	408	628	646
مجلس التعاون الخليجي	327	306	463	466
الدول العربيّة المتوسطيه	38	37	61	64
إحتياطي الغاز (بليون سم3)	15684	18207	25795	32505
مجلس التعاون الخليجي	10106	13126	17356	22545
الدول العربيّة المتوسطيه	4775	4041	5100	6244
الإنتاج النفطي(مليون برميل باليوم)	20.1	10.1	16.7	18.4
مجلس التعاون الخليجي	13.8	5.8	10.8	13.5
الدول العربيّة المتوسطيه	3.7	2.8	3.5	
إنتاج الغاز المسوق (بليون سم3)	53.5	96.6	143.9	174.5
مجلس التعاون الخليجي	32.6	48.3	71.7	92
الدول العربيّة المتوسطيه	19.7	47.4	68	79.1
صادرات النفط(مليون برميل باليوم)	18.3	9.2	14.7	16.4
مجلس التعاون الخليجي	13	5.8	10.2	13.2
الدول العربيّة المتوسطيه	2.8	2.1	2.7	2.8
صادرات الغاز (بليون سم3)	11.1	25.9	35.8	46
مجلس التعاون الخليجي	2.6	3	3.2	6.8
الدول العربيّة المتوسطيه	8.5	22.9	32.6	39.2

المصدر: د. عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات الاقتصاديه العربيّة الأوربّيّه، ندوة بروكسل 9-1997/2/11، ص254.

الطاقة والمفاوضات العربيّة – الأوربّيّه:

إن ارتفاع أسعار النفط قد حصل في وقت حصول التضخم (1974)، ونتائج هذا الارتفاع على التضخم، كانت محصوره إلى حدٍ كبير، كما يبينه الجدول رقم(9).

الجدول رقم(9)

تأثير ارتفاع سعر النفط الخام على أسعار أهم عناصر الطلب لدى مختلف البلدان (%)				
المعطيات / البلد	الاستهلاك الخاص	الطلب الداخلي الإجمالي	التصدير	الإنفاق العام
الولايات المتحده (أ)	0.2	0.2	0.3	0.2
اليابان	0.5	0.5	0.8	0.5
بريطانيا	0.4	0.4	1.2	0.6
فرنسا	0.4	0.4	0.9	0.4
إيطاليا	0.6	0.6	1.1	0.6
(أ) النفط المستورد فقط				

المصادر: – ذي أويل ستيويشن، إيكونوميك أوتلوك، كانون الأول، 1973، ص18.

–الأزمه النفطية، الأبسرفاتور، العدد 67 كانون الأول1973، ص28.

وهكذا لايكون التأثير المباشر لهذا الارتفاع على مؤشر الاستهلاك إلا بين 0.2% للولايات المتحده و1.2% لبريطانيا. وتقوم البلدان الغربيه بتحميل البلدان المصدرة للنفط مسؤولية التضخم، لكن هذا التضخم يقوم الغرب وبصوره هادفه ومخططة وبدرايه كامله، بجعله وسيله لمصادرة الأرباح النفطية فمثلاً بلغت زيادة تكاليف مستوردات الإمارات العربيّة المتحده بين عامي 1974/73 حوالي 75% من ألمانيا الغربيه ، و234% من إيطاليا.

مشكله أخرى كان من المفترض إدراجها في المفاوضات العربيّة – الأوربّيّه ألا وهي مشكلة التكرير، فهناك ثمه مفارقه صارخه، فالبلدان العربيّة التي تؤمن 32.3% من إنتاج النفط العالمي لا تكرر سوى جزء بسيط جداً منه، أي 3.49% وذلك وفق ما يظهره الجدول رقم(10).

الجدول رقم (10)

قدرة البلدان العربيّة على التكرير والنسبه المئويه بالنسبة للطاقة العالمية 1979/1/1			
البلد	عدد المصافي	الطاقة على التكرير بالبرميل	%
أبو ظبي	**1**	15.000	0.02
البحرين	1	250.000	0.32
العراق	7	168.000	0.21
الإردن	1	30.000	0.03
الكويت	5	712.000	0.91
لبنان	2	53.000	0.06

قطر	1	10.500	0.01
العربيّة السعوديه	3	487.332	0.62
اليمن الجنوبي	1	142.857	0.018
سوريا	2	223.040	0.28
الجزائر	3	122.400	0.15
مصر	4	251.000	0.32
ليبيا	5	137.100	0.17
المغرب	2	72.000	0.19
السودان	1	26.000	0.03
تونس	1	34.000	0.04
المجموع	40	2.735.059	3.49
القدره العالمية الإجماليه	–	78.289.132	100.00

المصدر: د. بشاره خضر، الطاقة والحوار العربي الأوربّيّ، شؤون عربيّة، العدد 6 لعام 1981، ص154.

وإذا كانت طاقة التكرير في البلدان العربيّة عند حدودها الدنيا، فلأوربا، على العكس، طاقة فائضه عن معدل الاستعمال الضعيف نسبياً (62%)، ولقد كانت الطاقة الوطنيه الجاهزه في بلدان المجموعة الأوربّيّه 855 مليون طن عام 1976، وفي حين أن النفط الخام الذي أستعمل كان 528 مليون طن أي معدل الاستعمال 62% فقط عام 1976

وتأسست مجموعة عمل " تكرير" في بداية عام 1976 من قبل " لجنة الطاقة " مبادرةً من فرنسا، وانتهى الخبراء في آذار 1977 إلى حلول، منها العودة إلى " اللجنه " والمجلس الأوربّيّ " وأوصت اللجنه بإيقاف إنشاءات جديده بشكل كامل، وتعطيل 140 مليون طن من الطاقة السنوية، أي 16.5 % من الطاقة الإجماليه الموجودة، بهدف جعل معدل الاستعمال نحو 80% عام 1980 ومن المستبعد عملياً، فيما عدا الاتفاق على ذلك، أن تقبل أوربا أن يبيعها العرب منتوجاتهم المكررة، وتقوم اللجنه بإجراءات تهدف للحد من المستوردات الخارجيه إلى السوق المشتركه لضمان أرباح كافيه للاستثمارات.

لذا من المهم جداً أن تطرح معضلة التكرير على طرفي الحوار للوصول إلى نتائج متفق عليها، لأن البلدان العربيّة لا تقبل الاستمرار ببيع نفطها خاماً تاركةً لأوربا الاستفادة من القيم المضافه وهذا ما يقلق أوربا كثيراً

سياسة أوربا الطاقيه بعد حرب الخليج الثانيه :

لقد فشلت كل المحاولات الأوربّيّه لوضع سياسه طاقيه مشتركه وتنفيذها قبل وقوع الأزمه النفطية الأولى (1973)، ولكن بعد هذه الأزمه أظهرت المجموعه الأوربّيّه نوعاً من تضافر الجهود حيال مخاطر التبعيه (اشتراك 8 دول أوربّيّه في الوكاله الدوليه للطاقة التي أنشئت عام 1974)، وفضّلت فرنسا عدم الانتماء إليها (17).

وفشل المحاولات السابقه سببه غياب التعاون بين البلدان الأوربّيّه والذي يعود بالدرجه الأولى لاختلاف الموارد، واختلاف وسائل التدخل المعتمدة في كل بلد وتباين تعريفها لمصالحها من حيث الأمن الطاقي وتضارب وجهات النظر التي تحكم السياسات الطاقيه لكل دوله من دول المجموعة الأوربّيّه.

إذاً كانت ردود فعل الدول الأوربّيّه حيال الصدمه النفطية الاولى (1973) مشتته ومتباينه حيث سعى بعضها لعقد اتفاقات ثنائيه مع البلدان العربية المنتجة للنفط (إيطاليا) والبعض نمّ الطاقات البديله كالطاقة النوويه وغيرها (فرنسا) والبعض لجأ لرفع إيرادات التصدير من أجل الحصول على الموارد اللازمة لمواجهة غلاء الواردات النفطية من دون مواجهات تذكر (ألمانيا).

والعمل المشترك في مجال الطاقة بدأ في آذار من عام 1987 حيث أُتفق على القيام بحركة مؤلفه من مرحلتين تتم تحت إشراف الهيئه: وضع لائحه بالعقبات القانونيه والتقنيه والضريبيه التي تعترض سبيل توحيد الأسواق الطاقيه، وإختيار التدابير الكفيله بتذليل هذه العقبات.

ونقطة الانطلاق الأولى تكمن في رفع القدرة التنافسيه لدى الاقتصاديات الأوربّيّه عن طريق تخفيض كلفة الحصول على الطاقة، وذلك بإلغاء ثلاث أنماط من الحدود: (18).

الحدود التقنيه: تتمثل بعدم كفاية البنى التحتيه الطاقيه في حقول الاستقبال (أنابيب نفطية، أنابيب غازيه، خطوط نقل كهرباء 00الخ)، والتخزين والنقل والتوزيع وكذلك توجد عقبات تقنيه أخرى مثل وجود بعض القواعد التشريعيه والمعايير التقنيه المختلفه.

الحدود الضريبيه :تعتمد المجموعة الأوربّيّه على معدلات شديدة التباين في الرسوم على القيمه المضافه: فالرسوم المفروضه على الغاز الطبيعي والكهرباء تتراوح بين صفر% في بريطانيا و22% في الدانمارك.

كما أن الفوارق في الرسوم المفروضه على إنتاج الوقود تختلف إختلافاً كبيراً لأن وقعها على سعر مبيع الليتر الواحد من البنزين يختلف 62%في بريطانيا إلى 75%في إيطاليا. 0

الجدول رقم(11) وقع الرسوم على المنتوجات النفطية في المجموعة الأوربّيّه (1990) (النسبه المئوية من الرسم)

البلدان	بلجيكا	الدانمارك	فرنسا	المانيا	إيطاليا	إسبانيا	البرتغال	إنكلترة
بنزين	65.4	69.1	74.2	63.1	75.0	63.0	67.8	61.9
ديزل	46.4	0.0	55.2	50.8	60.5	48.8	52.3	52.8
زيوت خفيفه	14.5	62.0	34.2	24.4	69.7	36.4	51.1	6.5

المصدر :د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره، ص207.

ولوضع حد بين هذه الفروقات الكبيرة اقترحت الهيئه ما يلي:

تقارباً في معدلات الرسوم على القيمة المضافة بالنسبه للغاز والكهرباء.

بالنسبه إلى رسوم الإنتاج، تحديد مبلغ معين تصل قيمته الدنيا إلى (337إيكو لكل 1000 ليتر من البنزين الحاوي على الرصاص) و(287 للخالي من الرصاص) وقيمته العليا إلى 495 و445على التوالي.

الحدود المؤسساتيه :المقصود بها مختلف أشكال المساعدات الماليه (للصناعات الفحميه مثلاً) والاتفاقات الخاصة مع الصناعه الكهربائيه (إسبانيا –ألمانيا) واعترفت الهيئه بصعوبة الإلغاء السريع لهذه العوائق التي تعيق حرية المنافسة ولكن بعد قيام أوربا الموحدة 1992 زالت هذه العوائق.

لذا كانت الهيئه تحاول التوفيق بين أهداف ثلاثه: توفير الضمانات للتموين، الحفاظ على قواعد التنافس والشفافيه، وحماية البيئه. وفي غياب السياسه الطاقيه المشتركه، ظلّت إهتمامات المجموعه الأوربّيّه تتمحور حول عدم استقرار الأسواق النفطية فكان التحدي بعد حرب الخليج الثانيه 1990 بالنسبه لأوربا يكمن بالسعي لإيجاد حل موضوعي لحالة عدم الاستقرار المذكور تمثّل بالعمل على: وجود عنصر ردعي قوامه تكوين المخزونات

الاستراتيجية على مستوى مقبول عنصر تشجيعي يرمي إلى تحفيز اقتصاديات الطاقة وتحسين فعاليه استخدامها عنصر رقابي على الأسواق عبر تعزيز الشفافيه وقواعد المنافسه عنصر إقناعي مولّد للثقة قوامه تكثيف الحوار بين المنتجين والمستهلكين وعلى الرغم من ذلك، فسعر النفط يظل يشكل عاملاً خارجياً إلى حدٍ كبير، إذ يلعب دوراً توجيهياً بالنسبه إلى الأسعار الأخرى، ويحدد معطيات المنافسه بين النفط ومصادر الطاقة الأخرى. لذا كان على أوربا أن تبلور سياسه خارجيه مشتركه تجاه البلدان المنتجة للطاقة.

الطاقة والبيئه :

إن انبعاث غازالكربون الناشيء عن احتراق الطاقات الجوفيه هو من أهم الاسباب المسؤولة عن ازدياد مفعول الدفيئه، فبرزت ظاهرة المياه الساحليه الملوثة وازدادت سخونة المناخ على الكرة الارضيه فما كان على المجتمع الدولي سوى الإسراع بالعمل لتفادي هذه الظواهر المرعبه. فتمّ عقد العديد من المؤتمرات الدوليه حول هذه الظواهر كمؤتمر إستوكهولم 1972 وجنيف 1979 وريو ديجينرو 1992...

غير أن وعي الجميع بحدة المشكله لم يوجد توافقاً عاماً على وسائل مواجهتها فلم توافق الولايات المتحده وهي تنتج (23% من كمية الغاز الكربوني التي تُبث في العالم) على أيّ مسٍّ بصناعة الفحم القويه لديها

أما السوق الأوربّيّه (13%من كمية الغاز الكربوني) فقد قررت ومنذ تشرين الثاني1990 أن تثبّتّ كميه الغاز الكربوني المنبعثه بسببها عام 2000 على المستوى الذي كان عليه عام 1990، وذلك من خلال تشجيع مصادر الطاقة القليله التلويث فكان الرسم البيئي أحد وسائل هذه السياسه.

ويبين لنا الجدول رقم(12)، كميات بث غاز الكربون في السوق الأوربّيّه المشتركه حسب مصدر الطاقة لعام 1990

الجدول رقم(12)

	نفط	فحم وغيره من طاقات جوفيه	غاز	نفايات	مجموع دول السوق
كمية غاز الكربون(ملايين الأطنان)	1355.5	1077.5	603.1	6.1	3042.3
نسبة غاز الكربون %	44.6	24.4	19.8	0.2	100.0
النسبه % من الاستهلاك	42.8	35.4	18.0	0.2	85.4

المصدر: د. بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج، الشركاء الآباعد، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1993، ص220

الجدول رقم (13) بث غاز الكربون بالإعتماد على الطاقة عام 1990

البلدان	بلجيكا	الدانمارك	المانيا	اليونان	إسبانيا	فرنسا	إيرلندا	إيطاليا	لوكسمبورغ	هولندا	البرتغال	إنكلتره	السوق المشتركه
غاز الكربون (مليون طن)	112.0	53.1	1005.0	73.7	210.7	365.7	30.8	402.4	12.5	157.3	39.9	579.2	3042.3
النسبه المئويه	3.7	1.7	33.0	2.4	6.9	12.0	1.0	13.2	0.4	5.2	1.3	19.0	100.0

المصدر: د. بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج، الشركاء الآباعد، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت 1993، ص220.

والواقع أن هذا الرسم قد فُرض على جميع مصادر الطاقة الغير قابله للتجديد، لكنه فرض بأشكال متفاوته فكان أرفع على الفحم (15$على ما يعادل برميل النفط عام 2000) مما هو على النفط (10$) والغاز الطبيعي (7$) والكهرباء (5$) وتطبيقه سيتم بصوره تدريجيه، هكذا انتقل هذا الرسم بالنسبة إلى النفط من (3$ عام 1993) إلى

($10 عام 2000) ويصار للتعويض عنه بتخفيض الضريبه على مداخيل الشركات أو أرباحها بحيث لا يؤدي فرضه إلى تفاقم العبء الضريبي.

ومن الصعب كبح عملية بث غاز الكربون إذا بقيت أسعار الطاقات منخفضه أو بقيت متقلبه فالبلدان المستهلكة ليسوا على استعداد لتقديم البدائل الطاقيه، أما الصناعيون يرون أنه من غير الحكمة اعتبار الفعاليه الطاقيه للمعدات التي يصنعونها من جملة أولوياتهم (19)، وبالتالي فالرسم البيئي يدفع بالتقدم التقني باتجاه المزيد من الاعتدال في استهلاك الطاقة.

فمشروع الرسم البيئي أثارإنزعاجاً شديداً في الاوساط الصناعية وتم تقييمه بصوره سلبيه، من جانب البنك الدولي والوكاله الدوليه للطاقة وبلدان الاوبيب وخصوصاً بلدان الخليج العربي.

فالبنك الدولي يشكّك، في تقرير له حول التنمية في العالم 1992، أتى به على ذكر مشروع السوق الأوربّيّه المشتركه (الرسم البيئي) بفعالية هذا الرسم، ويشير إلى أن من الممكن أن تكون الإعفاءات من نصيب الصناعه الثقيله " الامر الذي يؤدي لإفراغ الحض على تخفيف بث الغاز الكربوني من جزء من معناه وإلى تفاقم التجاوزات المرتبطه بالرسوم على الطاقة عوضاً عن تخفيفها "، وبالتالي يرى البنك ضرورة البدء بإلغاء المساعدات الماليه التي تقدم لإستهلاك الطاقة (والتي تصل 250مليار $ في العالم) من أن يصار لفرض رسوم جديدة.

لكن البلدان المنتجة للطاقة عارضت معارضةً شديده هذا الرسم وخصوصاً بلدان الخليج العربي حيث تمّ التطرق إلى موضوع هذا الرسم في الإجتماع الذي عقد في أيار عام 1992 بين مجلس التعاون الخليجي والمجموعه الأوربّيّه، وأشار الخليجيون إلى أن النفط ينوء تحت أعباء رسوم باهظة في حين أن الفحم يتلقى المساعدات، وأن المجموعة الأوربّيّه تتذرع بالبيئه من أجل إيجاد وسائل أخرى لرفع عائداتها، لكن فرض الرسم البيئي على النفط من شأنه أن يصار إلى:

- خفض صادرات البلدان الخليجيه بنسبة 15% خلال عقد فادم من الزمن في حين كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعها بنسبة 45%
- فلقد بلغت الرسوم المفروضه على المنتوجات النفطية في البلدان الأوربّيّه(الإثني عشر)متوسط قدره 56$/ب أي 3.1 أضعاف المتوسط الملحوظ خلال السنه نفسها من قبل البلدان المصدرة والذي بلغ 17.92$ للبرميل ولقد ازدادت حصة الرسوم من السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي في البلدان المصنّعه ومنها دول المجموعة الأوربّيّه إذا انتقلت حصة الرسوم من سعر البنزين بين عامي 1990–1992 من 58%إلى 77.2% في فرنسا ومن 48.7% إلى 72.2%في ألمانيا ومن 61.4%إلى 76.1%في إيطاليا مقابل انتقالها من 36.7%إلى46.4% في اليابان، ومن11% إلى 23.9%في الولايات المتحدة.
- هذه المداخيل المترتبه على الرسم البيئي وصلت في بلدان المجموعة الأوربّيّه وحدها إلى حوالي 200مليار $ بين عامي 2000/93 لذا تعتبر البلدان المنتجة خصوصاًدول الخليج هذه المبالغ بمثابة " تحويل غير متفاوض عليه " لقسم من ريعها المنجمي بإتجاه البلدان المستهلكة التي بمقدورها أن تستخدم هذه الموارد الجديدة في إنتاج طاقات منافسه.

الجدول رقم (14) تطور الرسم البيئي (إيكو/طن)(بالايكو) عام 1993

	نفط	ديزل/ تدفئه	غاز	فحم	خشب متفحم	زيوت
السنه الأولى	17.3	17.3	15.4	19.9	21.1	18.0

السنه الأخيره	57.5	58.3	51.3	66.2	70.5	59.9

المصدر: د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره، ص223 0

ولكن ينبغي على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تتجنّب أثناء معارضتها فرض الرسم البيئي الوقوع في خطأين – **الاول** :التجاهل التام للمشكله العامه التي هي مشكلة تدهور أوضاع البيئه وحساسية الرأي العام الشديده تجاه هذه المسأله، فيجب على بلدان الخليج أن تبرهن للرأي العام العالمي أن البيئه هي أيضاً من القضايا التي تعنيها وتهمها وإلا ستقوم وسائل الإعلام الغربيه بتجيير الرأي العام العالمي ضدها وستجعل منها كبش محرقه، وستحمّلها مسؤولية التلوث البيئي في العالم. **والثاني**: هذا الرسم الجديد يؤول لإعادة توزيع الريع النفطي بين البلدان المنتجة والمستهلكة، وإذا كان رسم البيئه يرمي لجعل النفط أغلى ثمناً بغية التخفيف من إستعماله فبوسع البلدان الخليجيه في إطار تركيز نقدها لهذا الرسم أن تعمل على حماية مصالحها، فتزيد من أسعار نفطها (بفرض نوع من الرسم البيئي من فوق) الأمر الذي يؤدي إلى إحداث المفعول ذاته

قضية الطاقة والحوار العربي الأوربّي:

ولد الحوار من أزمة الطاقة بعد استخدام سلاح النفط، الذي كان بمثابة المحرك الرئيسي للحوار، ومسألة الطاقة من القضايا التي من المفترض أن تكون في صلب مناقشات الحوار، وجرى تجنبها، لا بل من الأهميه بمكان عدم تغييبها، كونه تفرض وجودها بقوة، فأوربا تعاني من مشكلة خطيره، ليست أسعار النفط، وإنما نقص النفط بحد ذاته، إذ أن احتمالات استهلاك النفط في البلدان الأوربّيّه، مرتبط بفرضيات التنمية الاقتصادية الموضوعه في هذه البلدان.

ولقد فسّرت مسألة تجنّب القضيّة النّفطيّة عن مناقشات الحوار العربي – الأوربّيّ بالأسباب الآتيه:

آ – معارضة الولايات المتّحدة للحوار مثل (دعوة نيكسون لمؤتمر واشنطن في شباط 1974، وإنشاء الوكالة الّدوليّة للطّاقة (ت2 1974) الّتي اعتقد الامريكيون أنّها ستتيح المجال لأطلسةٍ، ليس فقط الطّاقة بل أيضاً مجمل برامج أبحاث "العالم الحر" (20)، وخاصّة الابحاث النّووية. والأوربّيّون رأوا أنّه من الأفضل عدم الرّكض وراء بيض المزارع، طالما أنّ بإمكانهم الاتّفاق مع الدّجاج (21) أي سعوا لاتفاق شامل ومباشر مع المنتجين (22).

ب– الاختلاف بين الدّول الأوربّيّة حول القضايا المتعلّقة بالطّاقة فلمواجهة مسألة مضاعفة أسعار النّفط أربع مرات نرى أنّ أوربا تحرّكت بشكل متباين، وكشف الاختلاف في موقف كل طرف من المشاركين في مجال التّبعيّة فيما يتعلّق بالطّاقة وكذلك التّباين في معدلات النّمو الاقتصادي لديهم. وهذا يدلّ على غياب سياسة نفطيّة وطاقتيّه مشتركة.

ج– تأكيد الشركات النّفطية المتعدّدة الجنسيات على دورها كوسيط بين البلدان المنتجة والمستوردة.

ففي عام 1972تساءلت أوربا عن أمن التّموين أي انتظام نقله، وهذا النّقل في خطر، والأمر يتعلّق بموقف البلدان المصدرة نفطها ولم يكن هناك بلد عربي قد لجأ لتأميم نشاطات الإنتاج على أرضه، إذ إنّ الهمّ الأوّلي، تمثّل بتسويق النفط وتنمية مبادلاتها الاقتصاديه مع البلدان المستهلكة.

ب– العرب مهتمّون بإطالة حياة آبارهم النّفطية – مصدر الثّروة – ويسعون لتقويم هذه الآبار، وزيادة أسعار النّفط لدفع الغرب ليأخذ إجراءات تقشفيّة فيما يتعلّق بالطّاقة.

ج– العرب يرغبون بإنتاج ما هو ضروري لتمويل مشاريعهم التّنموية ؛ إذاً لماذا تراكم "الفوائض"في اقتصاديات تعاني من "عجز حقيقي في الاستيعاب أو الإنفاق " ؟.(23).

فالحوار كان بإمكانه أن ، يدرس ويدقّق نقاط عدة منها: آ– مراقبة أكثر على نشاطات الشّركات النّفطية المتعدّدة الجنسيات إي وجود تنظيم جديد للسوق البترولية ؛ تكافؤ شروط المزاحمة بين الشركات ؛ بيان بالاسعار لدى المنتج والمستهلك ؛ تأمين شفافية السوق النّفطية، ولكن حكومات الدّول الاعضاء عملت منذ ك2 1977 على تقديم معلومات محدودة إلى اللجنة وبشكل منتظم حول تطوّر أسعار النّفط الخام وحول أسعاره بعد التّكرير وأسعاره لدى الاستهلاك.

ب– تثمين موجودات الطّاقة خاصّة الاحتياطات النّفطية والغازية الهائلة في بلدان الأوبك والبلدان العربيّة ولنأخذ حالة الغاز المرافق حيث يشير أحد الخبراء العرب لذلك بقولة :" في اللّحظة الّتي يرتسم فيها خطر نقص كبير في الطّاقة عند عام 1985 ليس أقل من كمية120 مليون متراً مكعّباً في السنة من الغاز المرافق ستبقى مشتعلة في بلدان، الأوبك دون فائدة تجنيها هذه البلدان، وهذا الرقم يعادل 110م طناً من النّفط إي ما يعادل الاستهلاك السّنوي لفرنسا من النفط.

كما أنّة إذا بقي الغاز المرافق المنتج سيستمر بالاشتعال هدراً، وإذا كانت مشاريع التّصدير للغاز المرافق كما للغاز الطّبيعي من هذه البلدان تكاد تكون متوقّفة تماماً فهي لسبب جوهري يكمن في إرادة الدّول المصّنعة بالحصول على طاقة رخيصة وترفض القبول بدفع ثمن الغاز الّذي يغطّي التكّلفة، ويغطي أجراً معقولاً للاستثمارات المطلوبة(24).

فهذا مجال جديد يستطيع الحوار العربي الأوربّيّ أن يعطي من خلاله نتائج مهمّه لمصلحة العرب حيث الغاز المحروق يذهب هدراً، وكذلك فهو لمصلحة أوربا حيث سيرتفع معدّل حاجتها من الغاز المستورد من 10 % إلى 25% خلال عشر سنوات (25)

وهناك الاستثمارات النّفطية تدخل في إطار التّعاون العربي الأوربّيّ حيث إن تكلفة البحث عن النّفط وإستخراجة أصبحت معروفةً حيث إنّ 80% من هذه التّكاليف إنفقت في البلدان المتقدّمة الّتي كان إحتمال إكتشاف النّفط فيها خفيف، والتّكاليف باهظة حيث إنّة يوجد 480.000 بئر تمّ حفرها، والتّنقيب فيها في أمريكا منذ فترةِ الاربعينات، وحتّى 1975 لم تقدّم سوى 154 ملياربرميلاً من الاحتياطي النّفطي في حين أنّ 2000 بئر فقط حفرت في المشرق العربي أظهرت وجود احتياطي 500 ملياربرميلاً، فالنسبة هنا 780/1.

نتائج البحث :

إنّ الدول الاوربية تحمّل البلدان العربيةالمصدّره للنفط التضخم الحاصل في بلدانها وتقوم بتجييره وبصوره هادفه ومخططة وبدراية كاملة بجعله وسيلةً لمصادرة الارباح النفطية.

إنّ مشكلة الطاقة متولّده عن فقدان التوازن بين أماكن وجود الثروات ومناطق الاستهلاك.

العائدات العربية الضخمة المتأتيه من النفط ستعود بالوبال على الدول العربية النفطية إذا لم تستخدم بالشكل الأمثل إذ أنّها ستشجع في الغرب على ولادة مصادر جديدة للطاقة مسببةً نقصاً في تمويل التنمية في المستقبل في البلدان المصدّرة.

إنّه بدون سياسة جادة للطاقة فإنّ احتمالات توازن العرض والطلب النفطية ستصاب بإختلال كبير بسبب نقص العرض ولن يكون بالامكان تجنبه، والمشكلة التي على أوربا مواجهتها في المدى المتوسط والطويل لن تكون مشكلة سعر النفط بل مشكلة نقصه (أو انقطاعه).

لقد بلغت الإحتياطات المقدره في(ك2 1993حوالي 635مليار برميل) تمتلك البلدان العربيّة 62.4% من إجمالي النفط العالمي إضافة إلى 25578مليار م3 من الغاز الطبيعي إي 21%من الإحتياطات المحققه وقد تراجعت حصتها من الصادرات النفطية من 45.2% عام 1980 إلى 26.6% عام 1985 قبل أن تعود فتتصاعد بسرعه لتصل نسبة 38%عام 1992، أي (15.4 م ب ي)، أما صادراتها من الغاز الطبيعي فقد تضاعفت وتزايد أكثر بين عامي 1980 –1992 إذ انتقلت من نسبة 5.9% إلى 13.4% من المبيعات.

6- لكن المداخيل وأسعار البلدان النفطية لم تتبع الخط نفسه فإذا كان سعر البرميل إرتفع من 2.7$ عام 1973 إلى 11.4 عام 1974 ثم 34.3 عام 1981 ووصل عام 1993 إلى 18$ أي ما قيمته الفعليه 5.8 $ للبرميل (1974= سنة الأساس) وقد انعكس هذا الإنخفاض على المداخيل، إذ أن المداخيل هبطت في مجمل البلدان العربيّة من 217.15 مليار $ عام 1980 إلى 55.8 مليار عام 1986 ثم إلى 98مليار عام 1992 علماً أن بلدان الخليج إستأثرت بثلثي هذه المداخيل، إذاً هناك تبعيه أوربّيّه للواردات النفطية وهناك تبعية الاقتصاديات العربيّة تجاه الريع النفطي.

المقترحات :

أن تقوم البلدان العربية النفطية باستخدام الوسائل التقنية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة التي توفّر إمكانيات إنتاجية أكبر وتكاليف أقل، والعمل بكل الوسائل الممكنة لامتلاكها وتصنيعها وتوطينها في بلدانهم للاستغناء عن خدمات الغرب في هذا المجال.

إشراف أكثر دقة على نشاطات الشركات النفطية المتعددة الجنسيات، ويفترض هذا الأمر إعادة تنظيم جاد للسوق النفطي من حيث الإنتاج والاستهلاك ليكون سوق منافسة ويتمتع بالشفافية الكاملة.

إجراء تقييم ملحق الطاقة الكامنة وعلى وجه الخصوص، الاحتياطي النفطي والغازي الهائل لدى بلدان الأوبك والبلدان العربية وباقي البلدان على طريق النمو.

أن تقوم البلدان العربية باستخدام مداخيلها النفطية بتمويل مشروعاتها التنموية وإلا لماذا الفوائض النفطية في اقتصاديات تعاني من عجزٍ حقيقي في الاستيعاب أو الإنفاق ؟.

العمل على استخدام واستثمار الغاز المرافق للنفط والمحترق بلا فائدة استخداماً أمثل بما يعود بالفائدة على الطرفين(الدول المنتجة والدول المستهلكة).

فيما يخص معضلة التكرير، فالحوار العربي الاوربي لم يقدّم إلا القليل من الاحتمالات السارة، وهذا يتطلب من البلدان العربية النفطية طرح معضلة التكرير مستقبلاً وبكل الجدية التي تستحق، إذ ليس هناك من سبب يجعل العرب يستمرون ببيع نفطهم في حالته الخام تاركين لاوربا إمكانية الحصول على المزيد من القيم المضافة.

الخاتمة:

إنّ ما يسمى اصطلاحا مشكلة الطاقة في الحوار العربي الاوربي يظهر كإشارة إنذار لبعض المعضلات الكبرى لزمننا: تصاعد مدوّخ في الاستهلاك، وميزة وجود نهاية لمخزون الطاقة الجوفية أو على الأقل للمخزون الذي بالإمكان العمل به بسعر معقول، ورغبة بعض الدول الفقيرة باستعمال جزء هام من هذا المخزون كوسيلة لإجبار البلدان الغنية لمواجهة المظالم التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

لقد شعرت أوربا بقساوة الازمة النفطية التي مرّت بها (1973) وهي التي عملت من النفط الخادمه الامينه وتوّجته ملكاً على الطاقة كونه يمكن استخدامه في مجالات عدة (تدفئه المنازل، صنع الكهرباء، تغذية الكيمياء وتشغيل المصانع وغيره) وليست هناك من طاقة أخرى يمكن استخدامها بمثل هذه الشموليه، ولكن كان لأزمة النفط حسنه أنها ذكّرت بالميزة المنتهيه للأبار النفطية، وبضرورة إيجاد طاقات بديله قادره على أخذ مكان النفط في مدة قصيره نسبياً.

إذاً: وضعت مشكلة الطاقة شريكين، البلدان المنتجة والمستهلكة له وجهاً لوجه، لذا ما يفترض هو أن الطاقة يجب أن تصبح أحد محاور نظام التعاون العربي – الاوربي المشترك. وهذه قضية هامة جداً ولا تصلح لتحل في نطاقٍ قومي ضيق، وتفترض حلولاً مستعجلة لا يجوز تركها تغوص في مفاوضات عالمية معروفة ببطئها وعدم فعاليتها.

ويقضي التعاون المشترك بين أوربا والعرب أن لاتكون في وضع الخصوم الساعين إلى حلول لمشكلات مستعجلة يواجهونها. بل في وضع شركاء في عالم يجب أن يبنى.

صحيح أنّ الأزمة النفطية 1973 قد باغتت الأوربيين، وقد كان البعض منهم قد توقع حدوثها، ولكن اتساعها (مضاعفة الاسعار النفطية أربع مرات) ولحظة حدوثها قد فاجآ أكثر من مراقب.

وفيما يخص مشكلة الطاقة الاوربية، فلن تجد لها حلاً مرضياً لها إذ استمرت الحرارة السياسية الضرورية لهذا الحل غائبة. وثمن الطاقة موجود في احتمال نموذج تعاوني مشترك أكثر بكثير مما هو موجود في حيّزين جغرافيين متضادين.

المراجع :

.....

(1) إنظر : د.المنجي الصيّادي، مجلة شؤون عربيّة، شهريه فكريه تصدرها وحدة المجلات في الأمانه العامه لجامعة الدول العربيّة، العدد 9 تشرين الثاني لعام 1981 ص256.

(2) إنظر : د.محمد صالح المسفر، الإتحاد الأوربّيّ وأبعاد مشاريعه المتوسطيه، ندوة بروكسل 9-19997/2/11 ص128.

(3) إنظر : د.صالح المسفر، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(4) إنظر :حسن جوهر، المستقبل العربي: شهريه فكريه يصدرها مركز دراسات الوحده العربيّة، بيروت، العدد 211 أيلول لعام 1996 ص 47.

(5) إنظر : د. بشاره خضر، أوربا وبلدان الخليج العربي، الشركاء الآباعد (بيروت مركز دراسات الوحده العربيّة) 1995 ص203

(6) إنظر : فوزي الجوده، أوربا الجديده والعرب، دمشق 1983 ص53.

(7) إنظر : د. بشاره خضر، النفط والحوار العربي الأوربّيّ، مجلة شؤون عربيّة العدد 6 لعام 1981ص 132

(8) إنظر : د. بشاره خضر، النفط والحوار العربي الأوربّيّ، مجلة شؤون عربيّة العدد 6 لعام 1981ص132

(9) إنظر : النفط، الغزاره بسعر مرتفع – مجلة لونوفيل أوبسرفاتور 1979/4/14ص48.

(10) إنظر : د. بشاره خضر، النفط والحوار العربي الأوربّيّ، مرجع سبق ذكره ص 133.

(11) إنظر : د. بشاره خضر، النفط والحوار العربي الأوربّيّ، مرجع سبق ذكره ص137.

(12) إنظر : جلنار النمس، مجلة شؤون فلسطينيه، العدد110، لعام 1981ص96.

(13) إنظر : د. بشاره خضر، النفط والحوار العربي الأوربّيّ، مرجع سبق ذكره ص141.

(14) إنظر :د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره ص200

(15) إنظر : عبد العزيز العبدالله التريكي، دور النفط في تنمية العلاقات العربيّة الأوربّيّه، ندوة بر وكسل 9-1997/2/11 ص246

(16) إنظر : عبد العزيز العبدالله التريكي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

(17) إنظر : د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره ص 207.

(18) إنظر : د. بشاره خضر، الشركاء الآباعد، مرجع سبق ذكره ص207

(19) إنظر : لوموند الفرنسيه 8/25 /1992

(20) CFLeditorial du MONDE Leuropeamericaine en marcher 1-2 join 1975

(21) Frank de bond " Europe. lambrequin et le petrol" in le Soar)Brielle's 1-2 November 1974

(22) Bihar et N aim KHADER: Cries enerqetique et dialogue euro – arable institut des pays en developpement Lou vain –La-Nerve 1976 p. 210

(23) Michechatelus:Strategies pour le Money-Orient colman- Levy Paris 1979

(24) Nicolas Sarkis " Lecrise de L energie et le prix du petrol" LEMonde Diplomatique mars 1979 p.1

(25) inLioubomir Mihailovviitch: op cit.p 117.